

حكيات

القيم التخمينية للمساكن الشبابية بين ٨ و ١٦ مليون ليرة في اللاذقية وحمص

بموجب القرار الوزاري رقم ٢٥٧٧ لعام ٢٠٠٨.

وأظهرت جداول التخمين في مشروع إسكان الشباب في محافظة حمص في منطقة غرب طريق دمشق قيمة المسكن بين ٧,٢ ملايين إلى ٩ ملايين ليرة، على حين أظهرت جداول التخمين للمساكن الخاصة بمشروع إسكان الشباب في محافظة اللاذقية بين ٨,١ ملايين إلى ١٦,٧ مليون ليرة بحسب موقع المنطقة والمساحة وارتفاع الشقة وموقعها من العمارة والطابق الأرضي ومساحة الواجهات وذلك في منطقة أوتستراد الثورة في اللاذقية إضافة إلى المدخل الجنوبي والمدخل الشمالي المؤسسة طلبت من المستفيدين متابعة جداول التخصيص وحضور جلسات التوزيع العلنية في فرع الإسكان في اللاذقية بدءاً من الرابع من الشهر الجاري ٢٠١٨ ولغاية انتهاء جلسات التخصيص بحسب تسلسل الأفضلية ووفق الجداول التفصيلية المعلقة والتواريخ المحددة.

وكانت المؤسسة العامة للإسكان قد أمهلت المتأخرين عن تسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليهم لمدة تزيد على ٢٤٠ يوماً متصلة مع منفصلة فترة إضافية انتهت مع نهاية العام ٢٠١٧ لتسديد الأقساط الشهرية والالتزامات المالية المترتبة عليهم مع غراماتها للمكثتين أو المخصمين في جميع مشروعات المؤسسة مهلة إضافية حرصاً من المؤسسة وقصر الكتاب على عدم إلغاء اكتتابهم أو تخصيصهم.

خصصت المؤسسة العامة للإسكان ٢١٩١ مسكناً على المكثتين في مشروع إسكان الشباب في محافظة دمشق وريفها وفي محافظة اللاذقية وعلى مشروع السكن العمالي في دمشق وريفها في ضاحية عدرا العمالية وعلى مشروع الإذخار السكني في محافظة حمص.

وذكر كتاب حول الموضوع (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن حصة محافظة ريف دمشق من مشروع السكن الشبابي بلغت ٦٠٠ مسكن للمكثتين على مساحة ١٠٠٠ دون مشروع في منطقة توسع ضاحية قدسيا بموجب القرار الوزاري رقم ١٣٤٣ لعام ٢٠٠٢ لمرحلة السنوات العشر من الفئة (أ)، كما بلغت حصة محافظة اللاذقية ٢٧٠ مسكناً من الفئة (ب) للمكثتين على مساحة ١٠٠٠ دون مشروع إسكان الشباب في منطقة أوتستراد الثورة وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ١٣٤٣ لعام ٢٠٠٢ للمرحلة الثانية لـ ٧ سنوات.

وضمن مشروع السكن العمالي خصصت مؤسسة الإسكان ١٢٠٩ مساكن للمكثتين على مشروع السكن العمالي بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢٠ لعام ٢٠٠٨ والقرارات اللاحقة في محافظة دمشق وريفها في ضاحية عدرا العمالية.

وخصصت كذلك ١١٢ مسكناً للمكثتين على مشروع الإذخار السكني في محافظة حمص منطقة الوعر للمكثتين بطلب نقل إلى منطقة غرب طريق دمشق



٧٧ جنسية دخلت القطر خلال عام و ١,٣ مليون نزيل في الفنادق

٢٢٧ ألفاً وصلوا مطار دمشق و ٥٧٠ ألفاً عبروا مركز جديدة يابوس

بكلفة ٥٠ مليار ليرة
طلبت لاستثمار ٢٤ موقعا
في ٥ محافظات
تأهيل ١٣٨ منشأة
سياحية بقيمة تفوق ٦٢
ملياراً وترخيص ٦ منشآت
بقيمة ١٥ مليار ل.س



إفادي بك الشريف

كشف تقرير لوزارة السياحة لـ«الوطن» أن عدد الجنسيات التي دخلت إلى سورية خلال العام الماضي بلغت ٧٧ جنسية، معظمها كان شبه منعدم القوم إلى سورية خلال السنوات السابقة، منوهاً بأن عدد القادمين عبر مركز الجديدة الحدودي مع لبنان وصل إلى ٥٧٠ ألف سائحاً خلال عام ٢٠١٧ بزيادة مقدارها ٣٩ بالمائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٦.

وقدر التقرير عدد القادمين بـ ١,٣ مليون قادم بزيادة مقدارها ٢ بالمائة عن عام ٢٠١٦ تركّز معظم القوم من الجنسيات اللبنانية-العراقية-الروسية-الولايات المتحدة الأميركية-الأردنية-الإيرانية-الباكستانية-البحرينية، كما تضاعف عدد القادمين من الجنسية الباكستانية والهندية بغرض السياحة الدينية.

وبين التقرير بلغ عدد نزلاء الفنادق العرب والأجانب والسيوريين في عام ٢٠١٧ ما يقارب ١,٥ مليون نزيل مقارنة مع مليون نزيل خلال عام ٢٠١٦ قفوا ما يقارب ٣,٥ ملايين ليلة فندقية بزيادة مقدارها ٣٠٠ ألف ليلة عن عام ٢٠١٦ بمعدل ٦ بالمائة، بحيث أنفقوا ما يقارب ٧ مليارات ل.س.

كما تم إنجاز التعاقد على استثمار مشروع مجمع إيبلا وقصر الأوبرا في محافظة ريف دمشق وفندق النورس في محافظة اللاذقية بقيمة استثمارية ٢٢,٦ مليار ل.س

إضافة إلى ٦ مشاريع قيد التعاقد في محافظات «حمه واللاذقية وريف دمشق»، ويتم حالياً فض العروض لـ ٨ مواقع عرضت في الملتقى بكلفة تقديرية ١٨ مليار ل.س. ومن المتوقع إنجاز التعاقد الاستثماري لعدد منها.

ولفت التقرير إلى تقديم طلبات لاستثمار ٢٤ موقعا في محافظات «دمشق وريفها - اللاذقية - طرطوس - السويداء» وذلك من ٣٥ موقعا سياحياً بكلفة استثمارية ٥٠ مليار ل.س. و ١٢ موقعا ترويجياً و ٦ مواقع شواطئ مفتوحة وبمتمهات عرضت في ملقى الاستثمار السوري الأول وبناء عليها أصدرت الوزارات طلب استخراج عروض لاستثمار ٢٠ موقعا وبموجبها تم تقديم ٢٠ عرضاً لاستثمار ١٠ مواقع.

وعن أهم مؤشرات القطاع السياحي خلال عام ٢٠١٧، أشار التقرير إلى تأهيل ١٣٨ منشأة سياحية تاريخية بقيمة استثمارية تتجاوز ٦٢ مليار ل.س، وترخيص ٦ منشآت سياحية منها منشآت وفق صيغة BOT بقيمة استثمارية ١٥ مليار ل.س، وترخيص ٤ مراكز تدريب سياحي بحسب طراز ٢٣٨ طالباً، إضافة إلى افتتاح فندق غولدن بيتش في اللاذقية بكلفة استثمارية ٤,٥ مليارات

يوم السياحة العالمي في حلب وباقي المدن، كما تم تنفيذ ٨٠ فصلاً ترويجياً لإبراز منتجات السياحة الدينية والثقافية والطبيعية، وإطلاق تطبيق الترويج السياحي السورية على الموبايل VISIT SYRIA يتضمن عرض مواقع الجذب السياحي وتوفير المعلومات التي تهم السائح والعمل على مشروع الترميم للمواقع السياحية QR.

كما تم تفعيل وتحديث العمل الرقابي على المنشآت السياحية من خلال استخدام الرقابة الإلكترونية في تدقيق وضبط المخالفات حيث تم تحرير ١٠٠٠ ضبط وإغلاق سياحية على الموبايل VISIT SYRIA يتضمن عرض مواقع الجذب السياحي وتوفير المعلومات التي تهم السائح والعمل على مشروع الترميم للمواقع السياحية QR.

٢٠٠ ألف أجور تغيير الضماد اليومي لثلاثة مرضى

عبيصيموعه

طبيب اختصاص حروق والذي جعلهم جميعاً تحت رحمة ابتزاز الطبيب الاختصاصي، فضلاً عن تم اتباعها في المشفى الوطني متمنياً الطبيب المناوب بتغيير رتة ولده عند محاولة تركيب قنطرة مركزية.

على حين أشار هيتم نصر وهو شقيق أحد المصابين إلى أن إدارة المشفى الخاص وللخفيف من أجرة الطباية تم وضع المصابين الثلاثة في غرفة واحدة وقيام الطبيبة المتعاقدة مع المشفى بالإشراف على تبديل الضماد وعلاج الإصابات بأجر رمزي متحاملًا على المشفى الوطني لعجزه عن تقديم العلاج المطلوب للمصابين بدوره مدير مشفى العناية الخاص الدكتور جمال مسعود أكد لـ«الوطن» أكد الدور الكبير والعمل الجبار من جانب المشفى الوطني لتأمين العلاج المناسب ولكنه لم ينجح بسبب عدم وجود طبيب اختصاصي للحروق الصعبة التي أصيب بها الثلاثة وهي حالة استثنائية خاصة من جهة مدير المشفى الوطني الدكتور فندي جبول بين لـ«الوطن» أنه وبعد إحضار المصابين الثلاثة جرى تقديم الإسعافات الأولية المطلوبة حسب الأصول كما جرى تحويل المصابين إلى قسم الجراحة العامة لتأمينهم من أطباء القسم لعدم توفر طبيب اختصاص حروق متعاقد مع المشفى الوطني.

افتقاد قسم الحروق في المشفى الوطني في السويداء إلى طبيب مختص أثار عاصفة كبيرة بين الأهل بعد إسعاف ثلاثة مصابين إلى قسم جراحة انفجار غاز سبباً حروفاً خطيرة عزج معها أطباء الجراحة في المشفى والتكادر التمريضي من تقديم العلاج المطلوب رغم الإسعافات الأولية التي جرى تقديمها، ما دفع أهالي المصابين الثلاثة أمجد وإيهم ناصر ومخلص زين الدين للجوء إلى طبيب اختصاص معالجة الحروق الصعبة من خارج المشفى لتبدأ معها رحلة الابتزاز والمساومة، حيث رفض الطبيب (خ. ن) من تقديم العلاج المطلوب ضمن المشفى الوطني بحجة عدم تعاقد مع مديرية الصحة، مطالباً بإيهم بنقل المرضى الثلاثة إلى مشفى العناية الخاص لتبدأ رحلة الابتزاز عندما طالب أهالي المريض الثلاثة بقيمة ١٥٠ ألف عن كل غرضي ضماد للمصابين.

وأشار الأهل إلى أن تقاضي ٣٠٠ ألف يومياً كحجرة تغيير ضماد تعتبر خسارة عظيمة ومطلباً غير إنساني وخاصة مع أوضاعهم المالية المعهومة فضلاً عما يضاف إليها من تكاليف الاستشفاء في المشفى الخاص.

وبين زياد نصر والد أحد المصابين أن الطبيب (خ. ن) تجرد تماماً من رسالته الإنسانية محملاً المسؤولية لإدارة المشفى الوطني بعدم وجود

الشكاوى تتكرر في مجلس دمشق

جرد أملاك المحافظة من العقارات لتعديل أجورها وفق السعر الراجح

٣٥ ألف ضبط لدى الشرطة .. سرور: منها ٣٥ ألفاً لإزالة الإشغالات

محمود الصالح



هناك ٦٠٠ باص قادمة إلى القطر ستوزع على جميع المحافظات ويكون لدمشق قسم منها إضافة إلى قيام الشركة حالياً بالتعاقد لشراء ٢٠٠ باص أخرى.

مدير الأملك في محافظة دمشق باسم سهلب أكد أن المحافظة أنهت جرد جميع أملاك المحافظة من العقارات المستمرة والمؤجرة ويتم الآن التنسيق لرفع الأجور السنوية لتصبح وفق الأسعار الراجحة. وبين أن هذه الخطوات: إذا كانت جميع الضبوط لم تتجاوز ٣٥ ألف ضبط فكيف وصلت ضبوط إزالة الإشغالات إلى ٣٥ ألف!!! الجواب برسم المكتب التنفيذي محافظة دمشق.

السرايس للالتزام بالخطوط المقررة والالتزام بالوصول إلى نهاية الخطوط

وضرورة معالجة وضع الأعمدة الحديدية التي يتم وضعها لحجز مواقف للسيارات، وجميعها مطالب قديمة مكررة توجت عشرات المرات بوعود للمعالجة دون نتيجة.

٣٥ ألف ضبط إشغال وحجز ويرى سرور في العام الماضي كان مغالياً في معالجة ظاهرة الإشغالات.

في سياق آخر ناقش المجلس تأهيل الحدائق وإصلاح شبكة الإنارة وشبكات الصرف الصحي واستبدال أشجار الكينا وتفعيل خطوط النقل الداخلي وضرورة مراقبة

شهدت جلسة مجلس محافظة دمشق في يومها الثالث تكراراً لمعظم المطالب التي عرضت في العام الماضي والكثير من الأوامر السابقة لتلقي الإشغالات تتماهى على الأملاك العامة وخاصة في محيط جامعة دمشق والبرامكة دون أي إجراءات ذات نتيجة من قبل لجان إزالة الإشغالات والمصادر لردع تصادي المتفذين ممن يجوزون معظم البسطات وجزءاً كبيراً من الأملاك التي تحولت إلى محلات تأخذ الأرصعة وجزءاً من الشوارع لمساحات قد تتجاوز في كثير من الأحيان ٢٠١٠ في وقت يسمح بالتخصيص لهذه الأملاك بمساحة ٨ أمتار مربعة فقط لا غير.

الحقيقية أن ظاهرة تصادم الأملاك أصبحت (فاج لا يعالج) عضو المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة فيصل سرور رد على هذه القضية قائلاً: تم خلال العام الماضي تنظيم ٣٥ ألف ضبط إشغال وحجز ويرى سرور في العام الماضي كان مغالياً في معالجة ظاهرة الإشغالات.

في سياق آخر ناقش المجلس تأهيل الحدائق وإصلاح شبكة الإنارة وشبكات الصرف الصحي واستبدال أشجار الكينا وتفعيل خطوط النقل الداخلي وضرورة مراقبة

بيع ٤٢٥ طناً من الحطب

أسر الشهداء في حماة

إحماة- محمد أحمد خبازي

كشف جابر القاسم مدير مشروع تربية وتنمية الغابات بزراعة حماة لـ«الوطن» أن كمية الأخشاب الناتجة عن أعمال التقليم التي نفذها المشروع في مناطق مختلفة من المحافظة خلال العام الماضي وصلت إلى ٤٢٥ طناً وبيعت إلى ٣٢٠ أسرة من أسر الشهداء والأسر الأخرى

حاجة بأسعار تقل عن مثيلها في السوق بقيمة ٥,٨ ملايين ليرة.

وبين القاسم أن المشروع منمجة أنهى أعمال تقليم ٢٥ هكتاراً من غابات الكستناء والصنوبريات في موقع برشين غربي المحافظة كانت تضررت جراء الأحوال الجوية التي سادتها خلال الأشهر الماضية.

وقال: إن الأحوال الجوية والرياح تسببت بكسر أغصان أشجار الصنوبر والكستناء واقتلاع عدد آخر من الأشجار الأمر الذي دعا إلى القيام بأعمال تقليم وخاصة أشجار الكستناء التي تبلغ مساحة الغابة فيها ٥ هكتارات كون أشجار الكستناء سريعة النمو والتمدد.

وعن خطة المشروع للعام الحالي قال: وضع المشروع في خطته للموسم الزراعي الحواري تنفيذ أعمال تقليم وتقريد تحصيلي للمواقع الجراحية والغابات بمساحة ٤٠٠ هكتار منها ١٠٠ هكتار في منطقة قفقوف و ١٥٠ هكتار بالموعة و ٨٠ هكتاراً في بيبصين و ٧٠ هكتاراً في مواقع متفرقة ومناطق تعرضت لتعدييات وحرائق صيف العام الماضي.

١٢٥ مليار ليرة أضرار شركة كهرباء حمص

٢٢٣٩ ضبط استجرار غير مشروع

للكهرباء بـ ١٥٦ مليون ليرة في حمص

إحمص- نبال إبراهيم

كشف مدير عام شركة كهرباء حمص مصحف الحسن لـ«الوطن» عن تنظيم عناصر وعمال دائرة المشتركين بشركة الكهرباء الجوالين ٢٢٣٩ ضبطاً بحق المتعدين على الشبكة الكهربائية واستجرار التيار الكهربائي بطريقة غير مشروعة خلال العام الماضي، لافتاً إلى أن كمية الكهرباء المستجرة نتيجة هذه السرقات وصلت إلى ٧,٤ ملايين كيلو واط ساعي على حين بلغت قيمة الكهرباء المقررة حوالي ١٥٦ مليون ليرة سورية، وبلغت القيمة المالية الإجمالية المحصلة من ضبوط الاستجرار غير المشروع خلال عام ٢٠١٧ أكثر من ١٣٥ مليون ليرة سورية.

وأشار الحسن إلى أن عدد المشتركين بالطاقة الكهربائية في المحافظة مدينة وريفها وصل إلى ٥٧٠,٥٣ ألف مشترك، بينما بلغ عدد العداات الجديدة المركبة ١٠٠٥٢٠٢ عددًا.

وبين أن الشركة عملت خلال عام ٢٠١٧ على إعادة تأهيل وصيانة شبكات التوتر المتوسط بطول ١٢٤ كم وتحسين وصيانة شبكات التوتر المنخفض بطول ٤٣ كم وبلغ عدد المكتفات التي تم تركيب وإعادة صيانتها ١٢٧ مكتفة، على حين تم إنشاء ٢٤٦ مركز تحويل وتحسين استطاعة، وبلغ عدد المشاريع التي تعمل على تحسين التيار

الكهربائي واستقرار الشبكة الكهربائية من إنشاء خطوط توتر ومراكز تحويل بالمدينة والريف خلال العام الماضي ٤٢٠ مشروعاً نفذ منها ١٠٩ مشاريع و ١٦ مشروعاً منها قيد التنفيذ و ١١٥ مشروعاً منها تم إنهائها دراستها و ١٠٧ مشاريع مكشوفة وقيد الدراسة.

وكشف الحسن عن إنجاز دراسة خارج محطة تحويل جامعة البحث ٢ بعد أن تم تشغيلها خلال العام الماضي لتتم على ثلاث مراحل، منوهاً بأنه تم البدء بالمرحلة الأولى المضمّنة بإنشاء خطوط توتر متوسط للتحفيف عن الضغط الحاصل على الخطوط القائمة بالمدينة.

وأوضح مدير عام الشركة أن قيمة أضرار المنظومة الكهربائية نتيجة للعمليات الإرابية والتخريبية بلغت نحو ١٢٥,٧ مليار ليرة، مبيّناً أن عدد مراكز التحويل التابعة للشركة ٤٢٢٠ مركزاً منها ٣٠١٢ مركزاً بالخدمة و ١٢٠٨ مراكز خارج الخدمة - على حين وصل عدد محطات التحويل بالشبكة إلى ٢٨ منها ١٩ ضمن الخدمة والباقي منها خارج الخدمة لافتاً إلى أن أطوال خطوط المتوسط المتضررة وصلت إلى ١,٩ مليون كم بينما بلغت أطوال خطوط المتوسط المتضررة التي تعرضت للتخريب ٢,٩ مليون كم.

طرطوس- الوطن

يعتمد مئات الآلاف من أبناء الساحل السوري في مصدر رزقهم وعيشهم وعيش أولادهم في مزارع الحمص المحمية التي أصبحت البديل لزراعة أراضيهم بعد استحالة أو صعوبة الزراعة المشكوفة بمعظمها بسبب تفشي الأمراض والحشرات التي تمنع إمكانية نجاح أي نوع من الزراعات، ونتيجة ما تقدم بات عدد البيوت البلاستيكية في الساحل أكثر من (١٥٠ ألف بيت بلاستيكي) وتلك البيوت المحمية مردودها كبير من العملات الصعبة للبيلد في حال تصدير إنتاجها كما كان يحصل قبل الأزمة.. إضافة لكونها توفر الكثير من القطع الأجنبية على الدولة كانت ستستحصل للاستيراد لو لا إنتاجها.

لكن المعلومات المتوفرة بين أيدينا تؤكد أن نحو ٤٠ بالمائة من تلك البيوت خارجة الآن عن العمل لعدم إمكانية تأمين متطلبات الإنتاج فيها من (تايلون- بذور- أسمدة- مبيدات) إذ يحتاج البيت الواحد الذي تبلغ مساحته ٢٤٠٠ مليون ليرة سورية حتى يصبح جاهزاً للإنتاج وذلك قيمة (سوديد-تايلون-بذور-أسمدة).

أمام هذا الواقع ارتفعت أصوات الفلاحين المنتجين وكل العاملين في القطاع مطالبين بتدخل الحكومة ومؤسساتها معالجة أسباب تراجع الإنتاج وقد وصل الكثير من المطالبات إلى مكتب الصحيفة بطرطوس بهذا الخصوص وخلص مقدموها لجملة مقترحات من شأن تنفيذها تحسين الواقع وزيادة الإنتاج وتوفير آلاف فرص العمل من أبرز تلك المقترحات إعفاء المواد الزراعية المستوردة (بذور- مبيدات- أسمدة- حبيبات تايلون) من رسوم الجمارك ما يخفف التكلفة، علماً أن غرام بذور البندورة وأصناف تضم المميزين والخبراء المزارعين وخاصة المشاغل والتسويق الداخلي مهمتها

١٥٠ ألف بيت بلاستيكي في الساحل ٤٠ بالمئة منها خارج الإنتاج!

القيام بدور الوسيط بين المنتج والجهات المسؤولة تسمى (جمعية حماية منتجي الزراعات المحمية) وتكون بإشراف اتحاد الغرف الزراعية السورية، والسماح بإنشاء مجموعات عمل من المختصين (تجار- منتجين- مصدرين) مهمتها البحث عن أسواق خارجية بقصد التصدير، وإحداث معامل في الساحل السوري (تايلون - فلين-خيوط تايلون)، وإنشاء معمل سمان عسوي من بقايا المحاصيل المزروعة ضمن البيوت البلاستيكية وخاصة البندورة حيث تتلف آلاف الأطنان في الأنهار والسواقي، كما طالبوا بفتح منافذ بحرية للتصدير أسوة بالدول المجاورة وخاصة تركيا. واختتموا مقترحاتهم بضرورة تأمين لقاءات دورية مع وزراء الزراعة والاقتصاد والتجارة الداخلية وحماية المستهلك لمناقشة أوضاع هذه الزراعات والعاملين فيها ووضع المقترحات اللازمة تمهيداً لاتخاذ القرارات التي من شأنها زيادة الإنتاج وتسويقها داخلياً وخارجياً بما يعود بالخير على المنتجين والاقتصاد الوطني.



تشير أخيراً إلى أن الكثير مما سبق اقترحه مزارعو البيوت المحمية أمام ربيق مجلس الوزراء أثناء زيارته لمحافظة طرطوس منتصف نيسان الماضي ولقائه بهم في حريصون بريف باناس.